

بعد الكشف عن عبث بالمال العام ..

باسندوة يرفض تقديم إقرار بدمته المالية



قال ياسين عبده سعيد -عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد: إن رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة وكبار المسؤولين في الجهاز الإداري بينهم وزراء لم يقدموا إقرارات ذمتهم المالية حتى الآن .. وأضاف ياسين عبده سعيد في تصريح لصحيفة «الشارع»: ان رئيس الوزراء وعدداً من وزرائه وكبار المسؤولين الذين تم تعيينهم وفقاً للمبادرة الخليجية لم يقدموا إقرارات الذمة المالية رغم مضي عام على تعيينهم. وأوضح ان قانون الذمة المالية ينص على أن يقدم إقرار الذمة المالية من المسؤولين اليمنيين في الجهاز الإداري والعسكري بعد شهر من تعيينهم في مناصبهم، وهذا القانون هو الإقرار بما يملكه الشخص من حقوق مالية وعينية خلال فترة توليه وظيفة عليا في جهاز الدولة.

فمن أين يا ترى صرف على سبيل المثال مرتبات (٥٠) ألف موظف جديد يبلغ إجماليها ٥٠٠ مليون ريال. ومن أين صرفتم يا رئيس حكومة الوفاق العام الجاري بلغ (٢٨) ملياراً و (٨٢٠) مليون ريال. ومن أين صرفتم يا رئيس حكومة الوفاق العام الجاري بلغ (٢٢) ملياراً و (٣٠٠) مليون ريال مستحقاً لـ (٥٠٠) ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة؟! وإذا كانت الخزينة فارغة يوم تسلمتموها فمن أين يا رئيس الوزراء تبرعتم لجمعية تابعة لحزب الإصلاح بحوالي (٨٠) مليون ريال في فعاليات متفرقة ودرستكم بها مهامكم التنفيذية العام الماضي؟!

يستحضر رئيس الوزراء أجواء المواجهات المسلحة في الحصة وتعز وعهد من المناطق العام الماضي وقطع التيار الكهربائي وضرب أنابيب النفط وقطع الطرقات وسيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق في شبوة وأبين كطروف سيئة جاءت حكومته في أجوائها، ويمكن اعتبار تجاوز حكومته لهذه الظروف إنجازاً كبيراً لحكومته وهو أمر قد يبدو صحيحاً في ظاهره.. وبإمكان باسندوة خداع نفسه بهذا المنطق وخداع شباب الإصلاح المحتلين لشارع الدائري لكنه لا يستطيع استخفاف عقولنا ولا يستطيع محو وقائع تاريخية شهدتها العالم حينما انتهجت أحزاب المشترك ضرب أنابيب النفط وخطوط الكهرباء وقطع الطرقات والتصعيد المسلح وتدمير المنشآت

كوسيلة لإسقاط النظام وتحقيق أهداف سياسية، ليست أقلها الوصول إلى السلطة وتقديم أدلة للسيطرة على الخدمات العامة للسفراء الأجانب لدعم مخطط إسقاط النظام. فمن يصنع له عوامل الاستمرار فيها؟ وللتوضيح أكثر فإن استمرار ضرب خطوط الكهرباء وأنابيب النفط والغاز وامتداد تلك الجرائم إلى خطوط الاتصالات، هي جرائم المسئول عنها حكومة الوفاق برئاسة باسندوة فقط، ولزما عليها -تلقياً نجت من صنع عوامل وصولها إلى السلطة عبر هذه الطريقة- صنع عوامل نجاحها في الإدارة والاستمرار في السلطة؛ فليس من المنطقي أن نستلف حكومة من الخارج لصنع عوامل استمرار بقاء حكومة باسندوة العاجزة،

أعضاء محلي المكلا يعلقون عضويتهم احتجاجاً على تلوؤ صندوق الإعمار

علق أعضاء المجلس المحلي بمديرية المكلا عضويتهم في المجلس بسبب عدم صرف التعويضات للمتضررين والتدخل في صلاحيات المجلس.. وجاء في مذكرة وجهوها إلى محافظ حضرموت الأخ خالد سعيد الديني أن المجلس المحلي بمديرية المكلا قد لمس تراجعاً ملحوظاً من قيادة المحافظة في تحجيم صلاحيات المجلس مما انعكس سلباً على أداء المتابعة والإشراف وتنفيذ القرارات على الأجهزة التنفيذية التابعة للمجلس، وقد تركزت أبرز المعوقات في تلوؤ مكتب صندوق إعادة الإعمار والمحافظة في عدم الفداء بجهود أعضاء المجلس المحلي لعدم صرف مخصصات المتضررين حتى هذه اللحظة رغم الوعود المتكررة بأن كشوفات المجلس تم اعتمادها، وفي التدخل المباشر في صلاحيات المجلس من قبل مديري مكاتب المحافظة، وكذلك إضعاف الأجهزة التنفيذية بالمديرية من قبل مكاتبها والمحافظة، وإلغاء مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بالمديرية من قبل الهيئة العامة بالمديرية.



وقد قرر الأعضاء الموقعون رفع أعمالهم وعضويتهم بالمجلس من تاريخ الرسالة وحتى تحل القضايا المطروحة.

نقابة شركات النفط تدين مقتل أكثر من (10) أشخاص في شبوة



دان الاتحاد العام للمقاولين اليمنيين ونقابة المقاولين شركات النفط حادثة مقتل أكثر من (١٠) أشخاص وإصابة العشرات في الاشتباكات المسلحة بين قبيلتي المراجعة والقرميض في محافظة شبوة الاربعاء جراء خلاف نشب بين مقاولين من القبيلتين حول أحد المشاريع التابع للشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال. وذكرت مصادر مطلعة أن سبب الخلاف يعود إلى الفساد وعدم الشفافية وعدم تطبيق القوانين والمعايير المطلوبة من قبل الجهات المختصة في إرساء المناقصات في تنفيذ مشاريع المقاولات والتوريد لتلك الشركات، الأمر الذي أدى بسبب التصرفات المأسوفه إلى حدوث هذه الكارثة. هذا وطالب الاتحاد التحقيق هذه القضية والكشف عن أسبابها وإحالة المتورطين إلى القضاء لينالوا عقابهم.

ميناء عدن وضياع (15) ملياراً

بما يعادل (٢,٢٢٢) مليار ريال، وكذا مبلغ (٣,٥٠٠) مليار ريال يمني قيمة العقود (الديزل) شهرياً كما لم يوقف صفقة شراء وزير العدل لنحو (٨٠) سيارة بقراية (٥٠٠) مليون ريال في صفقة فساد مشبوهة؟ ولماذا لم تلغ صفقات وزير التربية والتعليم مع جامعة العلوم والتكنولوجيا؟ وحتى لا نثمم بالشهير بحكومة باسندوة فإننا نطالب رئيس الوزراء باعتباره هو الذي اتخذ قرار رفع أسعار المشتقات النفطية، كالبنزين من (١٥٠٠) ريال لعبوة (دبة ٢٠ لتر) إلى (٣٥٠٠) ريال، ورفعت أسعار الديزل من (١٢٠٠) ريال للعبة (سفة ٢٠ لتر) إلى (٢٠٠٠) ريال بزيادة بلغت ١٠٠٪ في سابقة لم تحدث في تاريخ الحكومات المؤتمرة المتعاقبة منذ بدء تنفيذ برنامج الإصلاحات المالية والإدارية منتصف تسعينيات القرن المنصرم فلماذا لم تورد المبالغ الزائدة إلى خزينة الدولة؟! كما نطالب باسندوة بتوضيح مصير الملايين ٧٠٠ مليون دولار قيمة مشتقات نفطية قدمتها المملكة العربية السعودية كمعونة لليمن عام ٢٠١١م ولم تدرج في موازنة الدولة للعام الجاري، وإن ضياع مثل هذا المبلغ يشكك في مصداقية مزاعم باسندوة.

يقول باسندوة -في سياق حديثه عن النجاحات- (إن حكومته استعادت بعض ثروتها الوطنية، جراء استعادة ميناء الحيايات في عدن وإلغاء العقد مع الشركة الخليجية التي كانت قد تسلمت إدارته في واحدة من صفقات الفساد).. لكن باسندوة هنا لم يقدم لنا معلومات توضيحية للحديث عن هذا المنجز، ولم يعقد مؤتمراً صحفياً يستعرض فيه حيثيات القضية وتبعات إلغاء العقد، ومقابل ماذا؟ ومن هي الجهة التي تسلمت الميناء بعد هذا الإجراء؛ وكم حجم المبلغ الذي سوف يعود لخزينة الدولة من هذا الإجراء؟

وحتى لا نثمم به «تثبيت عزائم» حكومة عماليه (ذات الحساسية المفرطة) و(زرع عوامل البأس والإحباط) وإعاقة المبادرة الخليجية وأبناها التنفيذية.. سوف نعتبر أن دولة رئيس الوزراء وافاننا بكل المعلومات حول الإجراء السابق ونشيد وتبارك منجز استعادة الأموال المهدورة بفعل صفقات فساد سابقة.. متسائلين في ذات الوقت: لماذا يا عم باسندوة -يا مستعيد الثروة الوطنية المهذورة- لم تستعد لنا حوالي (١٥) مليار ريال يعني (٧٠) مليون دولار) قيمة مكالمات هاتفية يتم تحريرها عبر متنفيذين وتزايدت جرثومتهم بفعل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي تدهورت مع بداية الأزمة في ٢٠١١م.

وليس هذا فحسب بل رئيس حكومة الوفاق صادق هذا العام على عدد من صفقات الفساد والعقود المخالفة ومنها اعتماد عقود مخالفة لشراء الطاقة الكهربائية عبر الديزل بعيداً عن القوانين، وتصديده على عقد تجديد شراء الطاقة بالأمر المباشر لشركة (أجرىكو) لصاحبها ووكيلها في اليمن/ عبدالمجيد السعدي شقيق وزير التخطيط، وأمين عام مساعد الإصلاح ـ محمد السعدي - بعيداً عن قوانين المناقصات وبأسعار مرتفعة عن الأسعار في العقود السابقة أيام حكومة مجبور؟! وللتأكيد على تمادي رئيس حكومة الوفاق على الفساد والاضداد تجده لم ينفذ توجيهات رئيس الجمهورية وخطاب الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، المتعلقة بإلغاء صفقات وزير الكهرباء صالح سمع الخاصة بعقود شراء الطاقة، والتي تكبد مؤسسة الكهرباء مبلغ (٥) مليون دولار قيمة طاقة مشتركة شهرياً

بتصرف عن «المؤتمرت»



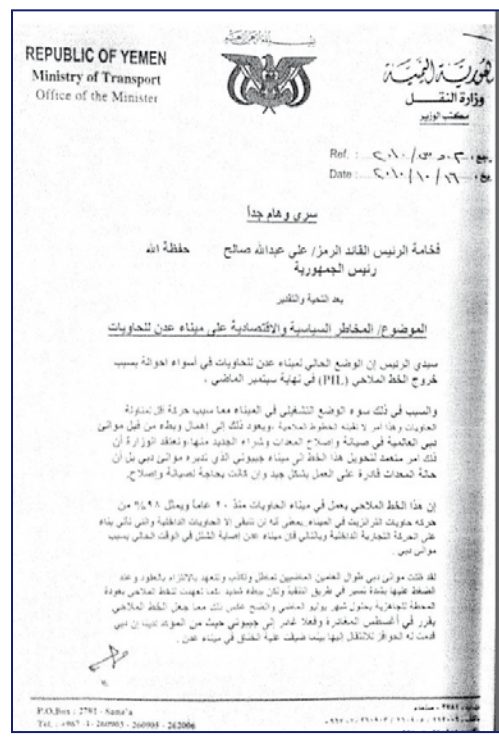
شن خالد الوزير -وزير النقل السابق- هجوماً لا مثيل له على رئيس حكومة الوفاق، محمد سالم باسندوة وشباب الساحات في فندق موفنيك بعد ان اتهمهم بانهم يستلمون «فلوس» من الرئيس السابق علي عبدالله صالح.

ووفقاً لموقع اوراق برس فقد هدد الوزير برفع قضية «حسبه ضد حكومة الوفاق بسبب بيعها قضية ميناء عدن بثمن بخس. كما اتهم الوزير رئيس حكومة الوفاق محمد سالم باسندوة -بالجهل المطبق لأسس التعامل مع الملفات الكبيرة ومحدودية قدراته. وتعتبر اتفاقية دبي حول ميناء عدن من الملفات التي أخذت حيزاً من تصريحات رئيس الحكومة الحالية، واعتبر ذلك منجزاً لتصحيح ما يدعيه بالفساد... غير ان الوزير السابق قال ان الحكومة لا تزال تضحك على الشعب اليمني، باعتبار ان انتهاء العقد مع شركة دبي كان بضوء اخضر إماراتي وبخسائر على اليمن ولولا ذلك الضوء لما استطاعت الحكومة حصول ذلك.

وقال خالد الوزير في رسالة الى باسندوة نشرتتها «أوراق برس» الإلكترونية، انه منذ عام كامل، هي فترة حكومتكم الموقرة، وانتم تهاجمون اتفاقية ميناء الحيايات بعدن وتصفونها بصفقة الفساد، ويوم الخميس الموافق ٦ ديسمبر ٢٠١٢م وبمناسبة مرور عام على حكومة الوفاق تصفون مرة أخرى اتفاقية محطة الحيايات بميناء عدن باتفاقية الفساد وأنكم استعدتم الأموال المنهوبة!! وخاطب باسندوة قائلاً: لا شك إنني أحترمك وأقدرك، وأعلم مكنون نفسك النابض بحب

الكشف عن صفقة باسندوة في بيع قضية ميناء عدن

وزير النقل السابق يفتح النار على باسندوة ويصفه بالجاهل ويهدد بمقاضاته

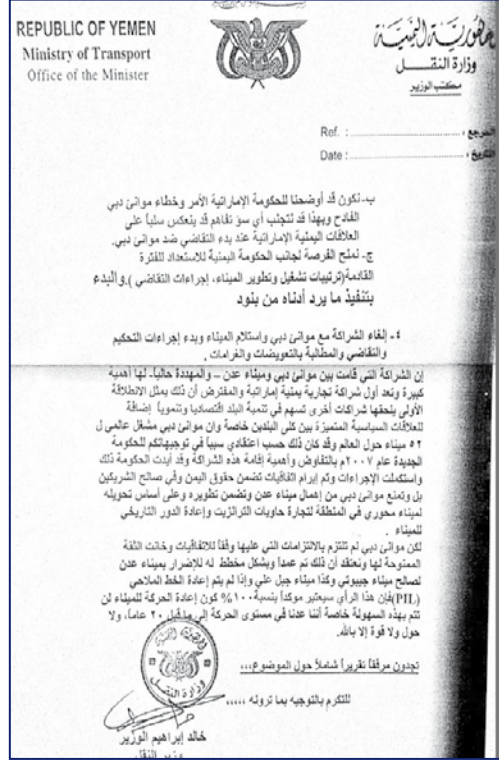


اليقين وبالوثائق التي لديكم أنني قد طلبت بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٠م إلغاء الاتفاقية مع موانئ دبي العالمية بسبب مؤامرتها على ميناء عدن، وأن مساعي الحل الدبلوماسي التي تولتها الدولة منذ نوفمبر ٢٠١٠م وحتى وصول رد الإخوة الأشقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة في أغسطس ٢٠١٢م (والذي تأخر ٢١ شهراً) المتضمن أن هذا موضوع تجاري ويمكن حله بالطرق الاعتيادية!! أي -بمعنى أوضح- أن الحكومة السابقة وحكومتم الحالية لم تتجرأ على إلغاء الاتفاقية بالرغم من الضرر الذي ارتكبته شركة موانئ دبي العالمية - التي عجزتم عن ذكر اسمها في خطابكم المشار إليه - إلا بعد وصول الضوء الأخضر من الإخوة الأعزاء والأشقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا أمر طبيعي، لأن تضرب العلاقات بين البلدين الشقيقين لا يقبله أحد، أنني أمل تصحيح خطأكم هذا فالرجوع عن الخطأ فضيلة وقد يكون ما ورد منكم عن عدم إطلاع ودراية بالموضوع، ولربما كان ضمن المكائدات السياسية لتشويه الآخرين، مالم فسوف أجد نفسي مضطراً لإجراء ترتيبات جدية لإتخاذ مايلي:-

او اللجنة او الحكومة قد عملنا عملاً غير مشروع في هذه الاتفاقية فلنكن الشجاعة هي مسلكه وليقدم دليله لجهة الاختصاص حتى يأخذ الحق مساره... وخاطب رئيس الوزراء بالقول: إن ما جئت به من أباطيل لا دليل يسندها، ولا وقائع تدعمها، فكل ما ذكرته وما يتم تداوله يفتقد إلى المصداقية، بل ويثبت ان هناك قصوراً في قراءة الواقع، وعدم قدرة على دراسة الوثائق والمستندات وجعل مطبق بأهم أسس التعامل مع الملفات الكبيرة، وقد يكون هذا الملف اكبر وأثقل على من حملها الآن، فتاه بين محدودية قدرته على ادارتها وبين مطالبته بتحقيق الانجاز السريع، ليثبت للعالم جدارته بحملها، فكان الهروب للأمام من خلال تشويه الحقائق وإظهار الأمر في غير نصابه، والقفر على الواقع والهروب من العجز في مواجهة الحقيقة وذلك برمي اي إنسان بالفساد كمسلك يعد أكثر سهولة لتحقيق النجاح المزميف. وواصل خالد الوزير قائلاً: لعلكم تعلمون علم

مكافحة الفساد تطالب باسندوة بوثائق الغاء الاتفاقية مع «موانئ دبي»

خاطبت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة بشأن موافاة وزير النقل والشؤون القانونية لها بتقرير مفصل عن ما تم التوصل إليه في قضية إخلال شركة موانئ دبي وعدن لتطوير الموانئ بالتزاماتها التعاقدية والأضرار المادية التي لحقت بمحطتي عدن والمعلا للحاويات جراء ذلك. وطالبت الهيئة بموافاتها بنسخة طبق الأصل من كافة الوثائق والمستندات والمحاضر والتقارير المتعلقة بإلغاء الاتفاقيات المبرمة مع شركة موانئ دبي العالمية كون القضية لازالت قيد النظر أمام الهيئة. وفي اجتماعها المنعقد أمس برئاسة أحمد محمد الأنسي رئيس الهيئة نوهت هيئة مكافحة الفساد بتنفيذ الحكومة لقرار الهيئة بإلغاء الاتفاقيات المبرمة مع شركة موانئ دبي العالمية واستعادة ميناء عدن للحاويات، لافتة إلى أنه لم يتم موافاتها رسمياً بنسخة من الوثائق والمستندات والمحاضر الخاصة بالإجراءات التي تمت حيال ذلك بغية التحقق من صحتها وإغلاق ملف القضية.



- عقد مؤتمر صحفي عام للصحافة المحلية والاجنبية اوضح فيه التفاصيل كاملة. - رفع قضية تشهير ضدك بشخصك» محمد سالم باسندوة، وصفتك «رئيسا للحكومة». - رفع قضية حسبه ضد حكومتكم على تنازلها المجاني لحقوق الدولة والميناء في اتفاقية الانهاء الودي التي تم من خلالها بيع قضية الميناء وحقوقه التي قضت عليه موانئ دبي العالمية عمدا. - رفع قضية دولية ضد موانئ دبي العالمية بسبب أن ما قامت به من مؤامرة على الميناء كان سببا في تشويه سمعتي شخصيا وذلك بمساعدتكم. خالص التقدير ووافر احترامي واعتذاري عن أي قصوة في الخطاب لأن ما ذكرتموه أشد إيلاما،،

خالد ابراهيم الوزير وزير النقل السابق